|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **اسعد غني جهاد الخزاعي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| اطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية المموله ذاتيا وانعكاسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق | Thesis Title  |
| **2008** | Year |
|  **يهدف هذا البحث إلى التأطير الفكري لمفهوم الحوكمة وإمكانية الاستفادة منها في البيئة العراقية خاصة في المؤسسات الحكومية التي تعاني من ضعف في الأداء وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي مع بيان دور ديوان الرقابة المالية باعتباره المدقق الخارجي لهذه المؤسسات من خلال صياغة أنموذج مقترح للتدقيق الخارجي في إطار الحوكمة .****وقد استند البحث في جانبه العملي إلى تحليل نتائج ثلاث من استمارات الاستبيان المعدة لتحقيق هدف البحث صممت الأولى لتقييم مستوى الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية من خلال استقصاء آراء مجموعة من العاملين في هذه المؤسسات من مديرين عامين وأعضاء مجلس إدارة ومديري أقسام وصممت الثانية للوقوف على إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية وأهمية ذلك من خلال استقصاء آراء الخبراء والمختصين بشان مفهوم الحوكمة ومبررات تبنيه من قبل هذه المؤسسات وصممت الثالثة لتأطير دور التدقيق الخارجي في تعزيز الحوكمة وأثرها في أدائه من خلال استقصاء آراء موظفي ديوان الرقابة المالية استنادا إلى المبادئ العامة لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أعدت الأساس في رفع مستوى الحوكمة في الكثير من الشركات على مستوى دول العالم والإرشادات الخاصة بالمؤسسات المملوكة للدولة .****وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت أهمها فيما يأتي :-**1. **لا بد من صياغة أطار شامل لنظام الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية مع تخصيص مستثمر مالك محدد يمثل حقوق الملكية للدولة الراعية للمال العام الذي هو حق المجتمع العراقي مع التأكيد على دور ديوان الرقابة المالية باعتباره المدقق الخارجي الذي يجب أن يحافظ على حقوق المجتمع وأصحاب المصالح الآخرين .**

**أ**1. **يعاني ديوان الرقابة المالية من مشاكل وصعوبات منها داخلية تكون لصيقة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية نفسها تعود أسبابها إلى قوانينها وتنظيماتها الداخلية وهيكليتها الفنية والإدارية وأنظمتها المالية ، وبين مشاكل وصعوبات خارجية لا يد للديوان فيها وإنما مردها بدرجة كبيرة إلى هيكلة الدولة وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى الجهات المشمولة برقابة الديوان .**
2. **إن اعتماد نظام الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية يزيد كفاءة أداء وفاعلية المدقق الخارجي (ديوان الرقابة المالية) ويعزز ثقة المجتمع بالجهات الرقابية في الحفاظ على المال العام لتحقيق مصالح ذوي العلاقة ، وسوف يقوم أداء هذه المؤسسات ويعظم قيمتها السوقية ويحقق المسائلة في ضوء المسؤولية مع توفر الضمانات التي تكفل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري .**

**وانتهى البحث بصياغة إطار مقترح لحوكمة المؤسسات الحكومية العراقية (التمويل الذاتي) ودور المدقق الخارجي فضلا عن مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها بما يأتي :-**1. **لابد من تبني نظام الحوكمة من مبادئها وقواعدها في المؤسسات الحكومية العراقية باعتباره من الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية خاصة ضمن هذه المرحلة من تاريخه السياسي والاقتصادي لتحقيق النمو والإصلاح والتنمية الاقتصادية المطلوبة من خلال الأداء الجيد الذي يضمن إدارة موارد هذه المؤسسات بكفاءة ووضوح وهو مما يعمل على زيادة إنتاجيتها ورفع قيمتها وبالتالي تحقيق الصالح العام .**
2. **وضع إطار عام مقبول لنظام الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية من خلال تفعيل قواعد هذا النظام (الإفصاح و الشفافية و العدالة والإنصاف و الانضباط و الاستقلالية و المسؤولية والمسائلة و المسؤولية الاجتماعية) من اجل رفع أداء هذه المؤسسات والقضاء على الفساد الإداري والمالي فيها ، مع إبراز دور ديوان الرقابة المالية باعتباره المدقق الخارجي لها**
3. **ضرورة إعادة النظر في صلاحيات ومسؤوليات السلطات ومهام المدقق الخارجي الحكومي (ديوان الرقابة المالية) ، وما يرافقه من إعادة هيكل للمؤسسات الحكومية بما يتلاءم مع مبادئ وقواعد الحوكمة وتوصيف أبعاد العلاقة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان التدقيق والمدققين الداخليين والمستثمرين المالكين .**
 |  **Abstract**  |